مولى هو اعتقه المحدث وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره
ورواه حماد بن زيد عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس فذكر ابو حاتم
ان الحفظ لحديث ابن عيينة قال الحافظ ابن حجر فحماد من اهل العدالة
والضبط ومع ذلك رجح ابو حاتم رواية من هم اكثر عددا هذا ومن
احتاله في الملتقى ما رواه ابو داود وغيره من حديث عبد الواحد بن زياد
عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا اذا صلى احدكم ركعتي الفجر
فليضطجع عن يمينه فقد ذكر البيهقي ان عبد الواحد خالف العدد الكثير
فيه فانهم انما رووه من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم لا من قوله
وانفرد عبد الواحد من بين ثقات اصحاب الاعمش بهذا اللفظ **وقيل**
لان الشاذ **ما انفرد** به راوٍ ثقة كان اولا **ولو لم يخالف** فما كان فيه عن
غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به فلا
يعتبر صاحب هذا القول قيد المخالفة **قيل او ضعفا فقد** بان لم يكن
حافظا وقال الحاكم هو ما انفرد به ثقة وليس هو اصل يتابع له وينقدح
في نفسي الناقد انه غلط ولا يقدر على اقامة الدليل على ذلك وذكر انه
يغاير المعلل من حيث ان المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه
والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك قال الحافظ ابن حجر فهو على هذا
ادق من المعلل بكثير فلا يمكن من الحكم به الا من مارس الفن غاية
الممارسة وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة
قال المصنف ولعسره لم يفرده احد بالتصنيف والله اعلم

المنكر اي هذا مبحثه وهو النوع الثامن عشر **والمعروف** وهو التاسع عشر
وجمعهما لتقابلهما فالحديث **المنكر** بفتح الكاف اسم مفعول من الانكار
هو الذي رواه غير الثقة وهو الضعيف حال كونه **مخالفا** للثقة هكذا
في متن نحبة اي نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر **قد حققه** اي ذكر على
الوجه الحق **قابله** لحديث **المعروف** اي المسمى به قال في النزهة مثال
المنكر ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب اخي حمزة الزيات

المقرئ

وقيل ما انفرد
لو لم يخالف قيل او ضعفا فقه
المنكر والمعروف
المنكر الذي روى غير الثقه
مخالفا في نخبة قد حققه
قابله المعروف

المقرئ عن ابي اسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلاة واتى الزكاة
وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من
الثقات رواه عن ابي اسحاق موقوفا وهو المعروف **واما الذي مر آي**
ترادف المنكر والشاذ كابن الصلاح حيث قال الصواب فيه التفصيل
الذي بيناه في الشاذ وعنده هنا ان قول المنكر ينقسم فتستعين على ما ذكرنا
في الشاذ فانه بمعناه اذ فقد **نآي** اي بعد عن مقتضى الاصطلاح وانما
بينهما عموم وخصوص من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة
وافتراقا فان الشاذ راويه ثقة او صدوق والمنكر راويه ضعيف
بل قال بعض المحققين هذا كلام ظاهري والحق ان بينهما التغاير لانا
اجتمعنا فيه جنس مثل الحيوان للفرس والانسان ولا يقال ان بين
الفرس والانسان عموما وخصوصا من وجه تأمل والله اعلم

والذي رآي
ترادف المنكر والشاذ نآي
المتروك
وسم بالمتروك فرد الانصب

المتروك اي هذا مبحثه وهو النوع العشرون
قال بعضهم هو في اللغة الساقط وفي الاصطلاح ما ذكر بقوله **وسم**
بالحديث **المتروك فردا** لا مخالفة فيه لكن **انصب** راو **واحد له** وهو
متهم بالكذب في الحديث النبوي قال في النزهة بان لا يروى ذلك الحديث
الا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة قال بعضهم اي بان يخالف
من هو اوثق منه وليس المراد بالقواعد قواعد الشريعة لان لها بيانا
آخر بل المراد شأن الرواة وعاداتهم كما تقرر فالشرط ان يكون من جهته
وان يخالف من هو اوثق منه وان لا ينفرد بالاخذ عن الشيخ في بعض
الاحيان **او عرفوه** اي الكذب **منه** اي من ذلك الراوي الواحد **في غير**
الاثر اي الحديث بان عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع
ذلك في الحديث النبوي وهذا دونه الاول **او ظهر فسق** اي فسق الراوي
بالفعل او القول مما لا يبلغ الكفر وانما قدرته ظهر لان جعله موجبا
للترك انما هو بعد العلم به وظهوره واما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه

راوله متهم بالكذب
او عرفوه منه في غير الاثر
او فسق